

ميخائيل ميلشتاين*

شرق أوسط قديم – جديد:

الثورات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على إسرائيل**

يعتبر الباحث أن الثورات التي تشهدها دول المنطقة هي نتيجة تغييرات جوهرية طرأت على مواقف القوى الكبرى في العالم من الأنظمة العربية القديمة والتقليدية، وبسبب عناصر جديدة لم تكن معروفة من قبل مثل دور الشباب العربي ودور وسائل الاتصال الاجتماعي في حركة الاحتجاجات الأخيرة. كما يشير إلى أن الثورات العربية أظهرت صعود قوتين أساسيتين: القوات المسلحة والتيارات الإسلامية. ويتوقف الكاتب أمام التحديات والمخاطر التي تطرحها الثورات العربية على إسرائيل في المستقبل، وخصوصاً تراجع فرص التسوية السلمية. وهو يعتبر أن موجة الثورات ما زالت في مراحلها الأولى ومن الصعب التنبؤ بما ستسفر عنه، ويدعو إسرائيل إلى درس الدوافع العميقة للثورات مشدداً على أهمية إدراك الاختلافات التي تميز بعضها من بعض.

ليس بسبب الأهمية الجيو - سياسية لمصر على الصعيد الإقليمي والدولي فحسب، بل أيضاً بسبب المفاجأة التي أحدثتها هذه الثورة لدى الجهات التي تتابع عن كثب ما يجري في المنطقة، سواء من جانب المراقبين من الخارج أو من العالم العربي، أو بالنسبة إلى الأطراف المحلية، وخصوصاً النظام في القاهرة. إن التغييرات الدراماتيكية في مصر هي، إلى حد بعيد، صورة عما يحدث في أنحاء العالم العربي، وهي تجسد تغييراً جوهرياً في سلوك وقوة عدد من الأطراف السياسية في هذا العالم، وتعكس ظواهر وعناصر جديدة لم تكن معروفة حتى الآن، أو إن معرفتها كانت محدودة.

ويظهر هذا التغيير بشكل واضح عند كل لاعب في المنطقة. فالأنظمة القديمة والقوية التي كانت تُعتبر، عامة، أنها تنتمي إلى معسكر الاعتدال في الشرق الأوسط ومعروفة بولائها للولايات المتحدة

شهد الشرق الأوسط في الأشهر الأخيرة اضطرابات عميقة غير مسبوقة من حيث طابعها وقوتها، وربما تكون الأحداث هي الأكثر دراماتيكية في تاريخ المنطقة منذ تكوينها الحديث بعد الحرب العالمية الأولى. صحيح أن هذه الاضطرابات أصابت دولاً محددة في المنطقة، لكن تزامن الأحداث وتشابه خلفياتها وتأثيرها بعضها ببعض يجعلها أقرب إلى موجة إقليمية واسعة النطاق. ومن غير الواضح حتى الآن إلى أي مرحلة وصلت هذه الثورات وكيف ستتطور، لكن من الواضح أنها غيرت وجه المنطقة. لقد تجلت نزوة هذه الثورات في الثورة المصرية،

(*) باحث في معهد دراسات الأمن القومي (www.inss.org.il).
 (** المصدر: "عدكان استراتيجي/تقويمات استراتيجية"،
 المجلد الرابع، العدد الأول (نيسان/أبريل ٢٠١١).
 ترجمة عن العبرية: رندة حيدر.

مجالات الحياة كافة؛ بيروقراطية مترهلة تخدم مصالح النخبة الحاكمة؛ جيش قوي يدين بالولاء الشديد للنظام. وأغلبية عناصر هذه المعادلة إمّا انهارت، وإمّا اختفت في الأشهر الأخيرة، وقد برز سلوك مختلف.

إن إحدى الظواهر الأساسية التي طبعت الأحداث الأخيرة هي خروج الجمهور بشكل واسع إلى الشوارع في دول عدة للاحتجاج ضد الأجهزة الحاكمة القديمة والقوية.

وبرزت هذه الظاهرة بصورة خاصة داخل الأنظمة التي كانت لأعوام طويلة تتباهى بأنها أنظمة إصلاحية على الصعيد الاجتماعي والسياسي والثقافي، والتي كانت اتخذت صورة جمهوريات تشكل نقيضاً ثورياً للأنظمة الملكية السابقة. لكن مع مرور الأعوام تحولت هذه الجمهوريات الثورية إلى أنظمة فاسدة تنتقل فيها السلطة من الأب إلى الابن، الأمر الذي أدى إلى إطلاق اسم "الجمهو - ملكية" على هذه الأنظمة، أي أنها مزيج من الجمهورية والملكية. وبدأ ممثلو هذا النظام بالاختفاء، بالتدرج، إذ جرت الإطاحة بالرئيس المصري حسني مبارك والرئيس التونسي زين العابدين بن علي، بينما يخوض القذافي حرباً دامية من أجل الاحتفاظ بمنصبه، ويواجه الرئيسان اليمني علي عبد الله صالح والسوري بشار الأسد تحديات كبيرة. أمّا الأنظمة الملكية في المنطقة التي يُنظر إليها بصورة سلبية كرمز للانحطاط والفساد فلم تشهد اضطرابات، باستثناء البحرين، وربما يكون السبب أن هذه الأنظمة لم ترفع منذ البداية شعارات ثورية، ولم تواجه تناقضاً بين الرؤية والواقع [...]..

ومن الظواهر البارزة الأخرى التي أظهرتها الأحداث الأخيرة طريقة تصرف الجيوش العربية التي خرجت عن صورتها التقليدية في العقود الماضية. فخلال السبعينيات، شكلت هذه الجيوش الدعامة التي استندت إليها أنظمة المنطقة، لكن سلوك الجيش في تونس ومصر وليبيا غير هذه الصورة القديمة، فعاتت الجيوش العربية إلى مقدمة المسرح السياسي، وبدت أكثر استقلالية تجاه

الأميركية وتساعدتها في توطيد الاستقرار الإقليمي، باتت فجأة تُصوّر كديكتاتوريات استبدادية وضعيفة. والشارع العربي الذي كان يُعتبر خانعاً ولا مبالياً، ظهر كعنصر ثوري شديد التأثير وقادر على تغيير الأنظمة القديمة. أمّا الجيوش في العالم العربي، والتي كانت تعتبر خاضعة تماماً لإرادة الحكام، فأظهرت استقلالية غير متوقعة. كذلك بدت الحركات الإسلامية التي وُصفت حتى الآن بأنها تشكل خطراً أساسياً على حكام المنطقة، منضبطة على الأقل في المرحلة الحالية. وشكلت دول الاتحاد الأوروبي التي استنكرت استخدام القوة في الشرق الأوسط "رأس حربة" في المعركة ضد النظام الليبي بزعامة فرنسا، وفاجأت الولايات المتحدة العالم بتخليها عن حلفائها القدماء، كاشفة بذلك عن قدرتها المحدودة على استخلاص الدروس من ماضيها.

وفي المقابل برز تأثير قوى جديدة في طبيعتها قنوات التواصل الاجتماعي الافتراضية، والطابع الحدائوي، ودور الشباب الذين شكلوا عاملاً أساسياً في التطورات الأخيرة. ويدل هذا كله على أننا بحاجة إلى تغيير بعض المصطلحات الأساسية والمقاربات السائدة حتى الآن في الحديث عن الوقائع والأحداث الأساسية في الشرق الأوسط. إن هدف هذا المقال هو تحليل سمات الثورات في الشرق الأوسط، والتي ما زالت في مرحلة التشكل، ومحاولة التعرف من خلال الأحداث الحالية على التجديدات الثورية التي ستغير وجه المنطقة، مع الإشارة إلى أثار الماضي التي لا تزال موجودة ومؤثرة في رسم صورة المنطقة.

البعد السياسي: نهاية عهد "الجمهو - ملكية"

تندر الاضطرابات الإقليمية بنهاية النظام الذي كان قائماً في دول عدة في المنطقة، والذي كان يستند إلى مجموعة عوامل هي: زعيم متقدم في السن وعظيم القدرة؛ حزب حاكم يسيطر على

الأهم والأكثر تغطية إعلامياً، والثورة في ليبيا هي الأكثر دموية. وعلى الرغم من ذلك يمكننا أن نشير إلى أن الأمور لم تصل إلى نهايتها بعد. ففي مصر، كما في تونس، جرى إقصاء الحكام السابقين، لكن الدولتين ما زالتا خاضعتين لسيطرة الجيش - الذي يمثل النظام القديم - إلى أن يصار إلى إجراء انتخابات ديمقراطية. أما في ليبيا فإن القذافي يحاول كبح الثورة بالقوة. وفي جميع الأحوال فإن هذه الظواهر لم تكن معروفة حتى اليوم في المنطقة باستثناء الثورة في إيران، وكان يُنظر إلى الجمهور العربي عامة بأنه غير مهياً لنظام سياسي عصري، أو للممارسة الديمقراطية. لكن بعد أعوام طويلة من الخنوع أثبتت الجماهير العربية وجودها وقدرتها على تغيير الواقع السائد.

وعلى الرغم من ذلك، يصعب تحديد سمات القوة الشعبية المتصاعدة بدقة. فالمحرك الأساسي لحركة الثورة هم الشباب من أبناء الطبقة الوسطى ومن الطبقات الفقيرة التي تختزن منذ أعوام غضباً شديداً ضد الواقع السائد، وأسباب هذا الغضب هي الضائقة الاقتصادية وفساد الأنظمة والقيود المفروضة على النشاطات السياسية وعدم احترام حقوق الإنسان. ويشكل هؤلاء الشباب مكوناً ديموغرافياً مهماً لسكان المنطقة، وأغليبتهم حصلت على التعليم الجامعي لكنها فشلت في إيجاد عمل يتلاءم مع مؤهلاتها العلمية [.....]، وقد وجد عدد كبير من هؤلاء الشباب في الإسلام خلاصاً له من ضائقته. إن التظاهرات الاحتجاجية في ساحات المدن في العالم العربي وفي إيران، واستعداد المحتجين للاشتباك مع النظام والمطالبة بتغيير شامل، يعكسان ذروة مسارات عميقة وقوية على الصعيد الثقافي والاجتماعي والديموغرافي في أنحاء العالم العربي كافة. [.....]

لقد فتحت الأحداث في العالم العربي "صندوق بانورا" الذي ستخرج منه جميع عوامل التوتر الخفية والظاهرة في هذه الدول. ولذا يجب أن نكون حذرين عندما نصور الأحداث على أنها تعبير عن "التوق إلى الحرية"، أو أنها ثورات ديمقراطية كتلك

الحاكم، وامتنعت في بعض الدول من قمع حركات الاحتجاج (وقد انضم أفراد من هذا الجيش في اليمن وليبيا إلى المحتجين). وفي المقابل، تقف أغلبية الجماهير في الدول العربية موقفاً مؤيداً للجيش وتعتبره مدافعاً عن المصالح الوطنية.

إن دور الجيش الأساسي في النظام الجديد يبرز بصورة خاصة في مصر، إذ إنه من يدير شؤون الدولة منذ تنحي مبارك عن الحكم وحتى إجراء انتخابات ديمقراطية. وفي المقابل، يمثل الجيش في دول مثل سورية والأردن والبحرين مصالح الأقلية الحاكمة، ومن هنا موقف الجمهور العدائي تجاهه [.....]. في هذا الواقع الحالي من عدم اليقين، فإن من المنتظر أن يسترجع الجيش في العالم العربي، بالتدريج، ولو جزئياً، تأثيره في الحياة السياسية. فالجيش، وكما كان في الماضي، لا يزال اليوم يشكل القوة الأكبر والأكثر تنظيماً في أغلبية الدول العربية. وفي مثل هذه الحالة، من المنتظر أن يشكل الجيش كابحاً في وجه التيار الإسلامي، وخصوصاً في حال تعاضمت قوة هذا التيار بعد الانتخابات الديمقراطية، كما حدث في تركيا في العقد الأخير، حيث حافظ الجيش على الطابع العلماني للدولة وحداً من تأثير الحزب الإسلامي الحاكم. لقد كشفت الأحداث الأخيرة عن توجه عميق عكس ضعف الأنظمة العربية وتمثل في اضمحلال الحزب الحاكم، وهذا مسار بدأ منذ وقت طويل ووصل إلى ذروته خلال الأحداث الأخيرة [.....].

البعد الاجتماعي: ديمقراطية

معادية للغرب

ما الذي يريده المحتجون بالضبط؟ وما هي الرؤيا التي تكمن وراء شعار "الشعب يريد إسقاط النظام؟" يمكن الإشارة منذ الآن إلى أن النتائج التي أسفرت عنها الحركات الاحتجاجية في مصر وتونس وليبيا، وفي أماكن أخرى في العالم العربي، تدل على وجود مجتمع مدني فاعل، ومؤثر في جزء كبير من العالم العربي. لقد كانت الثورة في مصر هي

إطار تنظيمي لحركات الاحتجاج، وهذا في الوقت الذي أعطتها قناة التلفزة القطرية "الجزيرة" بعداً فكرياً ثورياً وشكلت أداة تشجيع للجماهير للانتفاض ضد الأنظمة. وأدى اجتماع هذين العاملين إلى شل قدرة الأنظمة على تقديم صورة عمّا يحدث إلى الداخل والخارج، كما أن هذه الظواهر الجديدة سمحت للجمهور العريض بأن يوحد صفوفه وينقل المعلومات ويخطط لخطواته من فوق رؤوس النظام [.....].

لقد أثبت الجمهور العربي في معظم الحالات قدرته على التحرك كمجتمع مدني يحركه التوق إلى الحرية، واستطاع أن يتوحد ضد الأنظمة القديمة، ونجح في إسقاط بعضها، وأثبت في الأعوام الأخيرة قدرته على إجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية. لكن الاختبار الديمقراطي الحقيقي لا يقاس بحجم الثورات أو بالانتخابات، وإنما بالمراحل التي تأتي بعد ذلك من أجل قيام نظام ليبرالي طويل الأمد [.....].

البعد الإقليمي: هل عززت الثورات

العربية قوة معسكر المقاومة؟

للوهلة الأولى يبدو أن موجة الثورات الحالية ساهمت في تعزيز قوة معسكر المقاومة في الشرق الأوسط، والذي تنزعه إيران، وأضعفت معسكر الدول المعتدلة في المنطقة. وهناك عدة دلائل تشير إلى ذلك، فعلى سبيل المثال عمّت الاضطرابات معسكر الدول المعتدلة وعلى رأسها مصر التي تشكل كابحاً أساسياً في وجه معسكر المقاومة [.....].

لكن، حتى في وسط معسكر دول المقاومة، ثمة خوف كبير من توجه موجات الاحتجاج الشعبي نحوه. ويبرز في هذا الإطار تطور حركات الاحتجاج في سورية التي تتراقق مع مواجهات عنيفة بين النظام والشعب الذي يَكُنْ كراهية عميقة للأقلية العلوية الحاكمة، وكذلك اشتعال حركات الاحتجاج من جديد في إيران بوحى ممّا يجري في العالم العربي (على الرغم من سيطرة النظام الإسلامي على ما يجري بيد من حديد)، فضلاً عن تعاضم الغليان

التي حدثت في كتلة الدول الشيوعية في نهاية الثمانينيات. صحيح أن الديمقراطية تحتل مكاناً بارزاً في مطالب حركات الاحتجاج العربية، لكنها تشكل مطلباً ضمن مطالب أخرى.

ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن التوق إلى الديمقراطية لا يعني بالضرورة السعي لتبني الحضارة الغربية ثقافياً وفكرياً، وإنما على العكس من ذلك، فنحن نجد أن قسماً كبيراً من المشاركين في الحركات الاحتجاجية، وليس المقربون من الإخوان المسلمين فقط، هم من المعادين للغرب عامة وللولايات المتحدة وإسرائيل خاصة. ويبرز هنا التمييز المصطنع الذي يقيمه المعلقون الغربيون بين جماهير الشباب التي تشكل المحرك الأساسي لحركات الاحتجاج، وبين "الأطراف الإسلامية" المشاركة. فقسم كبير من الشباب الذين يملأون الشوارع هو إسلامي، ومن الصعب التمييز في الواقع بين "الاحتجاج العلماني" و"الاحتجاج الديني"، وعلى المراقب الأجنبي، ولا سيما الغربي، أن يكون حذراً في تفسير الأحداث الحالية. فمما لا شك فيه أن حركات الاحتجاج هي حركات جماهيرية وصادقة، ومن أهدافها تحقيق الديمقراطية، لكنها لا تشبه حركات الاحتجاج في الغرب. إن الصوت المعبر عن هذه الحركات هي قناة "الجزيرة" التي تنتهج خطأ معادياً لإسرائيل وللولايات المتحدة [.....].

إن العنصر الإسلامي له دور أساسي ومفاجئ في الأحداث الأخيرة، ذلك بأن الكابوس القديم للعالم الغربي والأنظمة العربية بشأن انقلاب تقوم به قيادة التنظيمات الإسلامية لم يتحقق. ويبدو لافتاً عدم استغلال الإخوان المسلمين للأحداث في مصر من أجل السيطرة بالقوة على الدولة، فهم يفضلون وسائل مرنة وحذرة من أجل تحقيق هدفهم هذا [.....].

ومن الظواهر البارزة التي تجلت في الأحداث الأخيرة، التأثير الكبير لوسائل الاتصال الحديثة مثل الإنترنت، ودور وسائل الإعلام العربية وفي مقدمها قناة "الجزيرة"، علاوة على مواقع التواصل الاجتماعي [.....].

لقد ساهمت وسائل الاتصال الحديثة في تقديم

في المنطقة عدداً من الدول عن اتخاذ إجراءات ضد إيران على الصعيد الاقتصادي والسياسي والعسكري خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار الإقليمية.

ج - أما معسكر المقاومة فيبدو أنه يستمد قوة كبيرة من ضعف الأنظمة العربية المعتدلة ومن الورطة الكبيرة التي تواجهها الولايات المتحدة. فالأطراف المتطرفة ترى أن ما يحدث يعطيها هامشاً أوسع للتحرك في جميع المجالات بما فيها المجال العسكري، وهي تنتهز الفرصة من أجل تعميق نفوذها في دول المنطقة التي تمر في مرحلة صوغ صورتها السياسية. كذلك تحاول هذه الأطراف منذ الآن اختبار هامش تحركها، ويدخل في هذا السياق إرسال سفينتين إيرانيين إلى البحر المتوسط (شباط/فبراير ٢٠١١)، ومحاولات إرسال شحنات من السلاح من إيران إلى قطاع غزة بحراً وبراً (أذار/مارس ٢٠١١). وفي المقابل، فإن زعزعة نظام الأسد في سورية ستلحق ضرراً بقوة معسكر المقاومة ووحدته عامة، وبنفوذ إيران في المنطقة خاصة. وفي حال أصبح نظام الأسد مهدداً بصورة جدية، فمن الممكن أن تلجأ أطراف في معسكر المقاومة إلى تصعيد الوضع مع إسرائيل في محاولة لمنع انهيار نظام البعث في دمشق.

د - بالنسبة إلى الساحة الفلسطينية، فإن الأحداث الأخيرة في الدول العربية من شأنها أن تعمق الضائقة الاستراتيجية التي تعانيها سلطة أبو مازن بسبب غياب حليف إقليمي قوي مثل نظام مبارك، و"حماس" تستغل هذه العوامل كلها، وهي تشعر، مثل جميع التنظيمات الأخرى في معسكر المقاومة، بأن الأوضاع تعمل لمصلحتها، ولا سيما جزءاً ضعف الحكم المصري الذي سبق أن مارس ضغوطاً كبيرة على "حماس" في القطاع، فضلاً عن إمكان أن تزداد قوة الإخوان المسلمين الذين هم الحركة الأم لـ "حماس"، داخل السلطة في مصر. ويتخوف أبو مازن من ملاقاته مصير مبارك في حال حدوث أمر كهذا، ولذلك قام، في الأشهر الأخيرة، بمساع

الشعبي في لبنان ضد حزب الله [...]]. لقد أجبرت الاضطرابات الحالية الأنظمة العربية على الاهتمام بشؤونها الداخلية، وبدأت أطراف غير عربية موجودة على هامش العالم العربي تملأ الفراغ الناشئ، وفي مقدمها إيران وتركيا وإسرائيل، وشرعت في تعميق نفوذها في دول أساسية مثل العراق والخليج العربي والساحة الفلسطينية ولبنان ومنطقة البحر الأحمر. وقد تجد هذه الدول، ولا سيما إيران، في الاضطرابات الأخيرة فرصة لتعميق تدخلها في الدول التي تمر بتغييرات مثل مصر وشمال إفريقيا وشبه الجزيرة العربية.

خلاصة ونظرة إلى المستقبل

إن التحولات التي يمر بها الشرق الأوسط عامة، ومصر خاصة، ذات أهمية استراتيجية كبيرة من وجهة نظر إسرائيل:

أ - من أهم الأسئلة المطروحة، ما يلي: مقدار ثبات اتفاق السلام مع مصر الذي يشكل أساساً استراتيجياً فائق الأهمية بالنسبة إلى إسرائيل، ومستنداً إلى جزء أساسي من العقيدة الأمنية في إسرائيل خلال العقود الثلاثة الأخيرة. إن أي تغيير في النظام المصري، ولا سيما إمكان تعاضد قوة الإخوان المسلمين، يحمل في طياته تغييراً في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، ويمكن القول إنه في المدى القصير، وما دام الجيش المصري يسيطر على السلطة في مصر، فإن اتفاق السلام سيبقى مستقراً. لكن المطلوب من إسرائيل أن تتابع عن كثب انعكاسات الوضع الداخلي في مصر على السياسة الخارجية المصرية وعلى عقيدتها العسكرية، ولا سيما بعد الانتخابات المنتظر إجراؤها في مصر نهاية العام الحالي.

ب - إن توجه الانتباه الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة، إلى ما يجري في العالم العربي، قلل من التركيز على مشكلات أخرى ذات أهمية استراتيجية بالنسبة إلى إسرائيل، وفي طليعتها السلاح النووي الإيراني. علاوة على ذلك، ربما تردع الاضطرابات

طوال الأعوام الماضية، ازدادت، وأصبح اقتصادها أكثر حصانة، لكن في الوقت نفسه طرأ تغير سلبي متواصل بالنسبة إلى وضعها في المنطقة، وانعكس بصورة خاصة في تزايد التهديدات التي تواجهها، وفي ازدياد قوة خصومها العسكرية والسياسية (ولا سيما تعاضم قوة إيران في المنطقة ومحاولاتها الحصول على السلاح النووي، ووجود معسكر المقاومة بزعامة طهران). ومن ناحية أخرى تقلصت الفرص السياسية، وخصوصاً على المسارين الفلسطيني والسوري.

كيف ستبدو المنطقة في اليوم التالي للثورة؟

ما زالت الأزمة في الشرق الأوسط في مراحلها الأولى، ومن الصعب التوصل إلى بلورة تقديرات استراتيجية بعيدة المدى لوقائع لم يكن في الإمكان التنبؤ بحدوثها قبل أشهر، لكن ثمة قاسماً مشتركاً للشرق الأوسط يتخطى الأزمات الحالية التي لم يُجسم أمرها بعد، وهو مزيج من ظواهر جديدة وأخرى قديمة. ويتطلب فهم هذا القاسم المشترك التعرف إلى التيارات العميقة في داخله، والتخلص من النظرة والأوهام التي سادت عشرات الأعوام فيما يتعلق بتأويل الأحداث في المنطقة.

إن الذي برز كنضال لرواد متحمسين للديمقراطية ما لبث أن تحول في بعض الأماكن إلى مواجهات تحمل سمات من الماضي. فتحت غطاء النضال ضد الحكام المستبدين، عادت واستيقظت صراعات ذات طابع إثني وديني وطائفي وأيديولوجي، كما برزت مظاهر مغروسة في عمق كيان المنطقة: حكام مستبدون لا يتوانون عن قمع أبناء شعبهم بالقوة؛ قبائل تتقاتل فيما بينها؛ تفاقم خطر انتشار فوضى داخلية ربما تستفيد منها الجهات المتطرفة في المنطقة. وتبرز هذه الظواهر بصورة خاصة في ليبيا وسورية واليمن، وأيضاً في البحرين حيث يدور صراع بين الأغلبية الشيعية والأقلية السنّية المسيطرة، الأمر الذي يتسبب بخوف عميق في العالم

لكسر الجمود السياسي في المفاوضات مع إسرائيل، ولمّح على الصعيد الداخلي إلى رغبته في التصالح مع "حماس"، كما أنه قام بعدد من الخطوات الدولية التي من شأنها استفزاز إسرائيل. ومن الممكن أن تقوم سلطة أبو مازن مستقبلاً بخطوات أكثر جرأة، وفي ظلّيتها إعلان الدولة المستقلة ضمن حدود ١٩٦٧ (وهي فكرة بدأت تلقى تأييداً واسعاً ومتزايداً على الساحة الدولية)، وربما تلجأ أيضاً إلى زيادة الاحتكاك بإسرائيل في الضفة الغربية.

هـ - فيما يتعلق بالموقف السياسي - الإعلامي فإنه، حتى الآن، لا يبدو أن في إمكان الاضطرابات في العالم العربي زعزعة الاعتقاد الذي يسود المجتمع الدولي عامة، والولايات المتحدة خاصة، بأن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني هو مصدر عدم الاستقرار في المنطقة. ولذا، فإن التطورات الأخيرة لم تخفف من الضغط السياسي على إسرائيل من أجل دفع العملية السياسية مع الفلسطينيين قدماً، كما أنها لم تساهم في إضعاف حملة نزع الشرعية عن إسرائيل على الساحة الدولية.

و - أمّا على الصعيد الأمني فإن تراخي السلطات المصرية في تطبيق سلطة القانون على شبه جزيرة سيناء يسهل منذ الآن عمليات تهريب السلاح والوسائل العسكرية والمقاتلين إلى قطاع غزة، الأمر الذي يساهم في بناء القوة العسكرية للتنظيمات الإرهابية في القطاع، وتسليحها بعناد عسكري ذي قدرة متطورة، وخصوصاً بالصواريخ بعيدة المدى والصواريخ المضادة للدبابات والسفن والطائرات، الأمر الذي سيقيد حرية تحرك الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة.

ومن وجهة نظر إسرائيل، فإن التطورات الأخيرة في العالم العربي، ولا سيما الثورة في مصر والاضطرابات العميقة في سورية، تشير إلى ازدياد التحديات الأمنية وتقلص الفرص للقيام بخطوات سياسية، وهي تشكل خطوة أخرى في مسار تدهور الوضع الاستراتيجي - الإقليمي لإسرائيل خلال العقد الأخير، وهو مسار معقد وينطوي على تناقض داخلي، إذ إن قوة إسرائيل العسكرية والتكنولوجية،

والعربي من التآمر الإيراني، ومن التوتر العميق بين السنة والشيعة. علاوة على هذا كله ثمة مشكلات قديمة أخرى تهدد وحدة دول المنطقة وسلامتها، ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى السودان الذي هو على وشك الانقسام إلى دولتين، والعراق الذي يعاني كثيراً ضعف الحكم المركزي وتعاضم قوة الأطراف (وخصوصاً الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق)، ولبنان الذي يسيطر عليه حزب الله بالتدريج، والسلطة الفلسطينية التي انقسمت إلى كيانين جغرافيين سياسيين متخاصمين. صحيح أن الدول العربية ما زالت صامدة على الرغم من جميع التحديات التي تواجهها، لكن أغلبية هذه الدول بدأت صورتها تتغير، وبدأ الحكم المركزي فيها يضعف. وكلما كانت الدول العربية ذات طابع متجانس، مثل مصر وتونس، كانت الثورة أقل عنفاً، وكان النضال من أجل الديمقراطية أوضح، والمراحل الانتقالية إلى الحكم الجديد أكثر تنظيماً.

وفي المقابل فإن الدول الأكثر اختلاطاً، والأقل مأسسة، تتراقف الثورات فيها مع أعمال عنف وفوضى.

إن أغلبية دول المنطقة تشهد انهيار أنظمة الحكم التقليدية التي حكمتها، أو تلك التي كانت تتسم بعدم استقرار، ويجري استبدال أنظمة الحكام المستبدين القديمة بأخرى تتطلع إلى أن تقوم على أسس ديمقراطية. وسط هذه العاصفة تبرز في بعض دول المنطقة قوتان أساسيتان: (١) الجيوش التي تمثل إلى حد بعيد النظام القديم والصلة بالغرب والوقوف في وجه معسكر المقاومة بزعامة إيران، والتي من المنتظر أن تشكل "حلقة وصل" بين مرحلتين: (٢) المعسكر الإسلامي، وهو التيار السياسي الشعبي الأكبر والأكثر تنظيماً في معظم الدول، والذي يتحضر للمشاركة في النظام الجديد، وبناء سيطرته عليه. صحيح أن الأطراف السياسية والشعبية غير الدينية تزداد قوتها بالتدريج، لكن تأثيرها لا يزال أضعف من تأثير العناصر الإسلامية، ولذا، فإن هناك علامات استفهام بشأن قدرة هذه الأطراف على تحقيق النجاح في الاختبارات المقبلة،

وخصوصاً في الانتخابات الديمقراطية، بحيث تتحول إلى قوة فاعلة داخل السلطة.

إن هذا الوضع من شأنه أن يؤدي إلى عودة تجارب سبق أن شهدتها المنطقة، ولا سيما في الدول التي شهدت انقلابات دراماتيكية، كسيطرة التيار الإسلامي، بالتدريج، على السلطة من خلال إضعاف المؤسسة العسكرية، كما حدث في تركيا، مثلاً (وقد يحدث هذا في مصر خاصة)، أو ربما يمنع الجيش الإسلاميين من السيطرة على السلطة، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع مواجهات بين الطرفين كما في الجزائر، أو ربما تنهار المؤسسة الحاكمة، الأمر الذي سيسمح بسيطرة التيار الإسلامي بالقوة على الحكم، والنموذج لذلك هو سيطرة "حماس" على غزة. وهناك سيناريوهات أخرى لا تكون السيطرة فيها للتيارات الإسلامية، إذ قد يجري انتقال السلطة إلى أطراف غير دينية لا علاقة لها بالحركات الإسلامية، وذلك في أعقاب انتخابات ديمقراطية، لكن إمكان تحقق مثل هذه السيناريوهات يبقى ضئيلاً. وثمة متغيرات عدة تتحكم في تحقق السيناريوهات المذكورة أعلاه، أو في نشوء سيناريوهات جديدة، منها: قوة الجيوش؛ قوة حركات الاحتجاج والمعارضة؛ قوة الأطراف الإسلامية؛ السياسة التي ستبعتها الدول الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة؛ طبيعة تطور الانقسام الداخلي في أماكن متعددة من العالم العربي.

إن متابعة الموجة الحالية لحركة الاحتجاج الإقليمي هي التي ستسمح بفهم جذور الثورات المقبلة، فقسم من الأطراف المحلية ومن المعلقين الأجانب يتجاهل أن أسباب الغضب الكبير على الواقع الميؤوس منه تعود إلى مشكلات اجتماعية وديموغرافية واقتصادية عميقة، وصعبة الحل. ومثلما حدث في ثورات كثيرة سابقة، فإن من الممكن جداً أن تواجه الموجة الحالية من الثورات أزمة حادة، الأمر الذي سيستغله الطرف الذي سيقدم نفسه مخلصاً لسكان المنطقة، لكنه ربما يساهم في الوقت نفسه، في بروز الاستبداد والعنف كما في ثورات كثيرة في التاريخ. ■

العربي من التآمر الإيراني، ومن التوتر العميق بين السنة والشيعة. علاوة على هذا كله ثمة مشكلات قديمة أخرى تهدد وحدة دول المنطقة وسلامتها، ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى السودان الذي هو على وشك الانقسام إلى دولتين، والعراق الذي يعاني كثيراً ضعف الحكم المركزي وتعاضم قوة الأطراف (وخصوصاً الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق)، ولبنان الذي يسيطر عليه حزب الله بالتدريج، والسلطة الفلسطينية التي انقسمت إلى كيانين جغرافيين سياسيين متخاصمين. صحيح أن الدول العربية ما زالت صامدة على الرغم من جميع التحديات التي تواجهها، لكن أغلبية هذه الدول بدأت صورتها تتغير، وبدأ الحكم المركزي فيها يضعف. وكلما كانت الدول العربية ذات طابع متجانس، مثل مصر وتونس، كانت الثورة أقل عنفاً، وكان النضال من أجل الديمقراطية أوضح، والمراحل الانتقالية إلى الحكم الجديد أكثر تنظيماً.

وفي المقابل فإن الدول الأكثر اختلاطاً، والأقل مأسسة، تتراقف الثورات فيها مع أعمال عنف وفوضى.

إن أغلبية دول المنطقة تشهد انهيار أنظمة الحكم التقليدية التي حكمتها، أو تلك التي كانت تتسم بعدم استقرار، ويجري استبدال أنظمة الحكام المستبدين القديمة بأخرى تتطلع إلى أن تقوم على أسس ديمقراطية. وسط هذه العاصفة تبرز في بعض دول المنطقة قوتان أساسيتان: (١) الجيوش التي تمثل إلى حد بعيد النظام القديم والصلة بالغرب والوقوف في وجه معسكر المقاومة بزعامة إيران، والتي من المنتظر أن تشكل "حلقة وصل" بين مرحلتين: (٢) المعسكر الإسلامي، وهو التيار السياسي الشعبي الأكبر والأكثر تنظيماً في معظم الدول، والذي يتحضر للمشاركة في النظام الجديد، وبناء سيطرته عليه. صحيح أن الأطراف السياسية والشعبية غير الدينية تزداد قوتها بالتدريج، لكن تأثيرها لا يزال أضعف من تأثير العناصر الإسلامية، ولذا، فإن هناك علامات استفهام بشأن قدرة هذه الأطراف على تحقيق النجاح في الاختبارات المقبلة،